مجلس الأمن يصوت على وقف لإطلاق النار في سوريا

روسيا: انهيار المحادثات لوقف القتال في الغوطة

إجلاء طفل جريح بعد غارة على الغوطة

رجال إنقاذ يحملون مصاباً في قصف الغوطة

- الأمم المتحدة تطالب بوقف فوري للأعمال العدائية في الغوطة الشرقية
- ماكرون يدعو إلى هدنة إنسانية لإجلاء المدنيين
- برلين تطالب موسكو وطهران بالضغط على دمشق لوقف قصف الغوطة
- وصول مجموعات جديدة من «القوات الشعبية» إلى عفرين
- «تحرير سوريا» تُطرد «النصرة» من مدينتين في ريف إدلب

عواصم – «وكالات»: صوت مجلس الأمن أمس الخميس، على مشروع قرار يطالب بوقف لإطلاق النار لمدة 30 يوماً في سوريا لإفساح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية وإجلاء المرضى والمصابين، بحسب ما أفاد دبلوماسيون.

ويدعو مشروع القرار إلى وقف لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ بعد 72 ساعة على إقراره على أن يتم تسليم المساعدات الإنسانية وإجلاء المرضى والمصابين بعدها بـ48 ساعة.

ويطالب النص برفع الحصار عن الغوطة الشرقية واليرموك والفوعا وكفريا ويأمر جميع الأطراف بـ«التوقف عن حرمان المدنيين من السكان والأدوية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة».

وأدى قصف مكثف يشنه النظام السوري منذ الأحد، إلى مقتل أكثر من 310 مدنيين بينهم 72 طفلاً بالغوطة الشرقية بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وهي أعنف حملة قصف جوية تشهدها هذه المنطقة التي يتواجد فيها زهاء 400 ألف مدني، منذ بدء النزاع في سوريا قبل سبع سنوات.

ودعت روسيا، التي طالما عطلت قرارات تدين النظام السوري، إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن حول الغوطة الشرقية من أجل التطرق إلى ما وصفه السفير الروسي في الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا بأنه «وضع معقد».

وقال نيبينزيا الأربعاء، إن «الجيش السوري يكافح الإرهابيين هناك. وهؤلاء الإرهابيون يقصفون دمشق».

وأضاف السفير الروسي أن اجتماع مجلس الأمن الذي دعت إليه بلاده سيتيح لجميع الأطراف «عرض رؤيتهم وكيفية فهمهم للوضع واقتراح وسائل للخروج من الوضع الراهن».

وقد استدعت تصريحات نيبينزيا رداً من نظيرته الأمريكية نيكي هايلي التي قالت «ببساطة، إنه من السخف القول إن تلك الهجمات ضد المدنيين لها علاقة بمكافحة الإرهاب».

من ناحية أخرى قال الجيش الروسي الأربعاء إن «المحادثات لحل الأزمة في الغوطة الشرقية السورية سلمياً انهارت وأن المسلحين هناك تجاهلوا الدعوات لوقف المقاومة وإلقاء السلاح».

وأضاف المركز الروسي لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا الذي يديره الجيش الروسي في بيان، أن المسلحين يمنعون المدنيين من مغادرة منطقة الصراع.

من جهة أخرى طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، بالوقف الفوري للأعمال العدائية في الغوطة الشرقية، المعقل الرئيسي للمعارضة السورية بريف دمشق، حيث قتل هذا الأسبوع قرابة 300 شخص جراء القصف والهجمات بالمدفعية.

وقال غوتيريس: «أنا حزين للغاية بسبب معاناة المدنيين في الغوطة الشرقية. 400 ألف شخص يعيشون في جحيم الأرض»، مشدداً على أن العالم لا يمكنه السماح باستمرار هذه «المأساة الإنسانية».

ووجه غوتيرس هذه الدعوة أمام مجلس الأمن، الذي يبحث منذ أيام إمكانية إصدار قرار حول فرض هدنة إنسانية بشهر في كل سوريا.

من جانب آخر طلب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعلان «هدنة» في الغوطة الشرقية، آخر معقل للفصائل المعارضة قرب دمشق، منددا «بشدة» بهجوم النظام السوري على «المدنيين» في هذه المنطقة.

وصرح ماكرون للصحافيين بعد محادثات مع رئيس ليبيريا جورج ويا بأن «فرنسا تطلب هدنة في الغوطة الشرقية للتأكد من إجلاء المدنيين، وهو أمر ضروري وإقامة كل الممرات الإنسانية التي لا بد منها، في أسرع وقت».

وتواصل قوات النظام السوري، اليوم الأربعاء، قصفها العنيف للغوطة الشرقية المحاصرة قرب دمشق، ما تسبب منذ الأحد بمقتل أكثر من 270 مدنياً، بينهم 62 طفلاً، على الأقل، فيما حذرت الأمم المتحدة من «الأثر المدمر» للتصعيد على السكان.

من ناحيتها دعت ألمانيا، روسيا وإيران إلى الضغط على النظام السوري لاحترام وقف لإطلاق النار في معقل الفصائل المعارضة في الغوطة الشرقية قرب دمشق تطبيقاً للاتفاقات السارية.

وصرح المتحدث باسم المستشارية الألمانية شتيفن سيبرت: «نتساءل أين روسيا وإيران اللتان وعدتا في أستانة بضمان وقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية، ودون دعم هاتين الحليفتين لما كان نظام الرئيس السوري بشار الأسد هنا اليوم».

وأشار المتحدث إلى اتفاق لوقف الأعمال القتالية أبرم في 2017، بعد مفاوضات في العاصمة الكازاخية.

أضاف سيبرت: «نطالب بوقف نظام الأسد على الفور المجزرة في الغوطة، وبأن يُجيز وصول المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء الطبية». وحض موسكو وطهران على الضغط على دمشق لهذا الغرض.

ودعت فرنسا روسيا وإيران إلى فرض احترام وقف إطلاق النار الذي رعته الأخيرتان في إطار مفاوضات أستانة.

وتندد القوى الغربية والمنظمات الإنسانية بالقصف العنيف المتجدد من القوات الحكومية للغوطة الشرقية.

من ناحية أخرى وصلت مجموعات جديدة من «القوات الشعبية السورية» الموالية للقوات الحكومية، إلى منطقة عفرين لدعم الأهالي في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي ومواجهة الهجوم التركي المتواصل منذ 20 الشهر الماضي، حسب ما ذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» الأربعاء.

وأشارت «سانا» إلى أن المجموعات الجديدة من القوات الشعبية وصلت عبر طريق حلب–نبل، إلى منطقة عفرين، بعد نحو 24 ساعة من وصول الدفعة الأولى وانتشارها في النقاط والمراكز المحددة للمساهمة في دعم الأهالي ضد هجمات داعش والنظام التركي والقوات السورية المعارضة الموالية له.

وقالت «سانا»، إن القوات التركية حاولت الثلاثاء، منع وصول الدفعة الأولى من القوات الشعبية عبر استهدافها بالمدفعية لدى وصولها إلى منطقة عفرين، واستهداف الوفود الإعلامية التي تواكبها.

من جهة أخرى سيطرت جبهة تحرير سوريا على مدينتي معرة النعمان وأريحا وبلدة ترملا بريف إدلب الجنوبي الأربعاء، بعد انسحاب عناصر هيئة تحرير الشام منها إثر اشتباكات متقطعة الأربعاء.

وقال قائد عسكري في جيش إدلب الحر إن «اشتباكات متقطعة تجري بين الجانبين في قرى ريف إدلب، ونشر عناصر جبهة تحرير سوريا في نقاط تفتيش وإقامة حواجز لهم في محيط معرة النعمان وأريحا».

وكشفت مصادر مقربة من هيئة تحرير الشام في مدينة إدلب أن «هيئة تحرير الشام كثفت حواجزها في مدينة إدلب وريف جسر الشغور وحارم، وقامت بقطع بعض الشوارع المؤدية لمقراتها في تلك المدن، إضافة إلى وضع سواتر ترابية، وأكياس رمل قرب تلك المقرات».

وقال مصدر في المعارضة السورية إن «جبهة تحرير سورية التي أعلن تشكيلها منذ أيام بعد اندماج فصائل حركة أحرار الشام وصقور الشام وحركة نور الدين الزنكي، تخوض معارك مع مسلحي هيئة تحرير الشام، في منطقة خان العسل وأورم الكبرى وعاجل جنوب حلب» مضيفاً أن «إصابات وقعت بين المدنيين جراء تبادل القصف بين الجانبين».

وأكد المصدر أن «انتزاع مناطق واسعة في ريف إدلب من هيئة تحرير الشام، تجسيد للاتفاق الروسي التركي الذي يقضي بسيطرة فصائل المعارضة على مناطق كانت تحت سيطرة هيئة تحرير الشام، النصرة سابقاً، لتجنيب تلك المناطق قصف الطائرات الحربية الروسية والسورية».

رئيس الحكومة يلتقي مبعوث الرئاسة الفرنسية لبحث مؤتمر لدعم بيروت

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: تنظر في طلب إسقاط التهم عن متهمين باغتيال الحريري

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

بيروت – «وكالات»: بحث رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر «سيدر» بباريس في مطلع أبريل المقبل، المخصص لدعم لبنان اقتصادياً، مع المنتدب من قبل الرئاسة الفرنسية بيار دوكازان والمكلف بالإعداد والتنسيق مع الحكومة اللبنانية لانعقاد المؤتمر.

وقال دوكازان – بعد اللقاء في السراي الحكومي ببيروت: «هذا المؤتمر مخصص لتطوير لبنان على المدين المتوسط والبعيد، وبشكل خاص العجز الذي يعاني منه في البنى التحتية الاجتماعية واللموسة، والتي تشكل عائقاً أمام الاقتصاد، وذلك بنظرة بعيدة ونحن لن نتعامل مع هذا الموضوع من منطلق الأزمة أو الضرورة كما كان الأمر بالنسبة لمؤتمرات باريس السابقة».

وتابع دوكازان: «مع المؤسسات ستكون هناك استثمارات خاصة وعامة، وسيعقد في 6 مارس المقبل هنا في بيروت اجتماع تحضيري لمؤتمر «سيدر» الذي سينعقد في 6 أبريل المقبل في باريس على مستوى وزاري على الأقل، فهذا المؤتمر يضم المنظمات الحكومية الدولية وحوالي 50 دولة من الأسرة الدولية ستكون مدعوة من قبل لبنان وفرنسا».

من ناحية أخرى طلب الادعاء الأربعاء من قضاة محكمة دولية تحقق في مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 2005 رفض طلب إسقاط التهم عن اثنين من المشتبه بهم الأربعة.

ووصلت المحاكمة الرئيسية في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، التي تدعمها الأمم المتحدة في لاهاي، إلى منتصف الطريق بعد انتهاء الادعاء من تقديم قضيته في وقت سابق هذا الشهر.

وأقر المدعي العام الكسندر ميلن «بغياب أدلة مباشرة» في القضية.

ووجهت للمشتبه بهم الأربعة تهم التآمر لارتكاب عمل إرهابي والقتل أو الاشتراك في القتل فيما يتصل بانفجار قنبلة أسفر عن مقتل الحريري و 21 آخرين، لكن ميلن قال «إن الأدلة الظرفية مقنعة».

وقال: «لا تظهر الصورة الكاملة إلا عندما نرى كل الأجزاء».

وفي وقت سابق، قال محامي الدفاع الذي عينته المحكمة فنسنت كورسيل لايروس إن «أدلة الادعاء التي تستند أساسا إلى تحليل بيانات الاتصالات مبنية على عالم خيالي».

وقال المحامي الموكل بالدفاع عن المشتبه به حسين حسن عنيسي: «لا توجد مطبوعات أو صور أو نصوص أو رسائل بريد إلكتروني» أو أي دليل بالفيديو يربط موكله بمؤامرة التفجير المزعومة لقتل الحريري.

وقال محامو سليم جميل عياش أيضاً إن «الادعاء لم يستوف أدلة الإثبات».

ولم يطلب محامو المشتبه بهما الآخران حسن حبيب مرعي وأسد حسن صبرا إسقاط التهم.

وجميع المشتبه بهم هاربون وهم على صلة بميليشيا حزب الله المدعومة من إيران.

وتأسست المحكمة في هولندا في 2009 بعد أن قالت الحكومة اللبنانية آنذاك إنها تفتقر إلى الموارد والوسائل اللازمة للتحقيق في الجريمة التي وضعت البلاد على شفا حرب أهلية.

وقالت متحدثة باسم المحكمة إن «القضاة سيبتون في طلبات التبرئة في أقرب وقت ممكن».

مصر: ضبط 6 إرهابيين في مزرعة عبد المنعم أبو الفتوح

القيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح

القاهرة – «وكالات»: أعلنت وزارة الداخلية المصرية، استهداف مزرعة بالبحيرة تابعة للقيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح تأوي 6 إرهابيين هاربين.

وأشارت الداخلية المصرية، في بيان لها الأربعاء، إلى أن معلومات توفرت عن وجود مجموعة من العناصر الإخوانية في مزرعة خاصة بالقيادي الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح، وكائنة بنطاق مركز شرطة وادي النطرون البحيرة، واتخاذها وكراً لاختبائهم والانطلاق منها لتنفيذ مخططهم العدائي ضد الدولة.

وأضافت الداخلية المصرية، أن استهداف المزرعة أسفر عن ضبط: أحمد محمد عبد الحميد عقاب، عبد الحميد محمد مصطفى سيد، عمرو صلاح عبد الحكيم بطيحة، محمود عبد العزيز عبد العاطي عبد الحميد، أحمد ياسر علي عبد الحفيظ، عطية عاشور عطية ميروك، وجميعهم من المطلوبين، وسبق اتهامهم في عدة قضايا خاصة بأنشطة جماعة الإخوان الإرهابية، وفقاً للقضية رقم 6584 لسنة 2014 إداري مركز حوش عيسى، والقضية رقم 3558 2017 جنح أبو المطامير، والقضية رقم 6567 لسنة 2016 جنح مركز حوش عيسى، والقضية رقم 7975 لسنة 2015 جنح مركز حوش عيسى، والقضية رقم 2890 لسنة 2014 جنح مركز حوش عيسى، والقضية رقم 3857 لسنة 2016 إداري مركز حوش عيسى.

وأضافت الداخلية، أن الشرطة صادرت أيضاً على 2 بندقية آلي، وبندقية خرطوش وسيارة نصف نقل مملوكة للإخواني محروس سعد محمد أحمد.

وأشارت المعلومات حسب الداخلية إلى أن القائمين على إيواء هذه العناصر بتكليف من الإخواني عبد المنعم أبو الفتوح، هما الإخوانيان الهاربان أيضاً حسام محمد عقاب حميد، المطلوب في القضية العسكرية رقم 257 لسنة 2014، وشقيقه أيمن محمد عقاب حميد المطلوب في القضية رقم 6940 لسنة 2014 جنايات حوش عيسى.

كانت محكمة جنايات جنوب القاهرة بمصر، أدرجت عبدالمنعم أبو الفتوح، رئيس حزب مصر القوية، و15 آخرين على قوائم الإرهاب، بناءً على طلب من نيابة أمن الدولة العليا، قدمته إلى النائب العام المصري في ضوء ما كشفته التحريات والتحقيقات.

وأمرت نيابة أمن الدولة العليا كذلك بالتحفظ على المقر الرئيسي لحزب «مصر القوية»، الذي يرأسه أبو الفتوح في وسط القاهرة، يوم السبت الماضي، حتى الانتهاء من التحقيقات والتأكد من مصادر تمويله.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا، أصدرت قراراً بحبس عبد المنعم أبو الفتوح، مدة 15 يوماً احتياطياً على ذمة التحقيقات، بعد القبض عليه من منزله فور وصوله من لندن، الأربعاء الماضي، وأوضحت أن القبض عليه جاء بناء على بلاغات قدمت ضده للنائب العام بتهم التحالف مع جماعة الإخوان الإرهابية، ونشر أخبار كاذبة بهدف الإضرار بالأمن القومي للبلاد.

أسباب أمنية وراء إغلاق مصر المفاجئ لمعبر رفح

القاهرة – «وكالات»: أرجعت مصادر أمنية إغلاق معبر رفح البري بين قطاع غزة ومصر، لأسباب تتعلق بالحملة الأمنية التي ينفذها الجيش المصري في سيناء، وتعذر عبور المسافرين بالتزامن مع مداهمات أمنية مكبرة واشتباكات تجري بين الحين والآخر في مدن رفح والشيخ زويد والعريش المصرية، ما دفع الجانب المصري لوقف تحركات المسافرين الفلسطينيين.

وأكدت مصادر مطلعة، بحسب وكالة «معاً» أمس الخميس، أن تشغيل معبر رفح البري يتطلب السماح لشبكة الاتصالات الأرضية بالعمل في مدينة رفح لتشغيل الحاسبات الآلية الخاصة بالجوازات، وهو ما يعيق سير العملية الأمنية برفح، التي تتطلب قطع تام لشبكات الاتصالات الأرضية والمحمولة، تجنباً لتفجير المسلحين لأي عبوات ناسفة مرتبطة بأجهزة اتصالات.

وتمكن 115 مسافراً فلسطينياً من العالقين بالجانب المصري من العودة إلى غزة، بينما عبر من قطاع غزة إلى الجانب المصري 12 حافلة، تقل قرابة 600 مسافر، بينهم مرضى وطلاب ومقيمين بالخارج.

وأوضحت المصادر، أن المسافرين المتبقين بصالة الوصول القادمين من قطاع غزة، سيجري سفرهم إلى القاهرة اليوم الخميس، تحت حراسة أمنية.

وأكد مواطنون من مدينتي رفح وخان يونس جنوب القطاع، وجود تشويشات على الاتصالات الخلوية الفلسطينية في ساعات المساء، بالتزامن مع العملية الأمنية المصرية.